

مسائل متنوعة

فى الضرب المفضى الى عاهة مستديمة

ضرب أحدث عاهة

• لا تلتزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التى استعملت فى الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذى أحدث إصابة المجنى عليه.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١/١٩٦١ س ١٢ ص ٩١

• تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا رأَت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية، أما إذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها واذن فمتى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف أنهما مع آخر أحداثا الاصابات التى نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه، فانتتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساءلة المتهمين على أساس الجنحة أخذًا بالقدر المتيقن فى حقها وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون، فان فصل محكمة الجنايات فى الدعوى لا يكون منطويا على خطأ فى تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى فى غير محله.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٤٧

• إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم الطاعن لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من اصابته دون تخلف عاهة مستديمة لديه، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٣/١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٥٢

• إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه، وهى استئصال الطحال، وكان يبين من

الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى، ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله، دون أن يبين إلى أى تاريخ ترجع هذه الاصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين، كما قال الدفاع، ولم يقل كلمته الأخيرة فى تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك فى تحديد مسئولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة، فان الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه.

الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١ ص ١٣ ص ٥٨٧

• يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الاصابة فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبى بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد فى حدقة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض، وأنه شفى من اصابته وتخلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضعف قوة ابصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ فى المائة مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة إبصارها ضعف على أثرها لما كان ذلك، فان ما يثيره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ص ١٣ ص ٧٧٥

• للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بتقرير طبيب اخصائى ثم أقر رأيه وتبناه، وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءه، فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الطبيب الاخصائى لم يحلف اليمين.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ ص ١٢ ص ٧٧٥

• من المقرر أنه يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدا كليا حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الاصابة وإذ ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها ونفى فقد قوة الإبصار بعينها اليمنى نتيجة إصابتها التى أحدثها الطاعن، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها، فان النعى على الحكم بالبطلان لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢١١٦/١٢١٦٣/١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٣١

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣ س ١٠ ص ٣٧٢

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ص ٩٤

• الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائغة على تخلف العاهة المستديمة التى دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على المجنى عليها فان النعى على الحكم بالبطلان لا يكون سديدا.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٣١

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ١٠٣٨

• ان عبارة يستحيل برؤها التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة انما هى فضلة وتكرير للمعنى يلازمه، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها فمتى قيل ان العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها.

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س ١٦ ص ١١٤

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٩ مجموعته الربع قرن ص ٤٥٠ بند ١١

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٢٣ مجموعة الربع قرن ص ٨١٤ بند ١٢

• ان تغيير المحكمة التهمة من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراء فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل، بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة، وهى الواقعة المكونه للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل هو بعينه الإخلال بحق الدفاع المنهى عنه فى القانون، وما ساقه الحكم تبريرا لهذا الاجراء لا يصلح سندا لتبريره، وذلك بأن طلب الدفاع أخذ المتهم بالقدر المتيقن كان منه بعد نفيه نية القتل عنه كما يدل على ذلك سياق مرافعته، ولا يدل بذاته على أنه طلب اعتبار الواقعة ضربا أحدث عاهة، ولم يبد فى جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه فى المداولة من تعديل للتهمة، وخصوصا أن تهمة الشروع فى القتل كما وجهت إلى الطاعن قد خلت من أية إشارة إلى العاهة، ولا يغنى عن ذلك ورود وصفها فى التقرير الطبى أو فى شهادة الطبيب الشرعى فى جلسة المحاكمة، والدفاع بغير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها فى لفت نظره ولما كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك، فان الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٨ ص ١٦ ص ٨٢٠

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ١٩

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ ص ٣٦٧

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٣٠ ص ٢٩١

• إذا كان الحكم إذ دان المتهم على اعتبار أنه محدث العاهة بالمجنى عليه، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذي قال أن المتهم أوقعه بالمجنى عليه، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٥٩

الطعن رقم ٥٤ سنة ٧ ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٩ مجموع الربع قرن ص ٨١٧ بند ٣١

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٦/٩ مجموع الربع قرن ص ١٧ بند ٨

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧ مجموعة الربع قرن ص ٣٢١ بند ٨١٧

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٧ مجموعة الربع قرن ص ٣٣١ بند ٨١٧

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٣ مجموعة الربع قرن ص بند ٨١٧

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٧ مجموعة الربع قرن ص ٣٤ بند ٢٥

• ان بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٩

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٠ الربع قرن ص ٨١٨ بند ٣٩

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ الربع قرن ص ٨١٨ بند ٤٠

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٠٥

• متى استبعدت المحكمة اصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين، فلا يصح لها أن تسند اليهما أحداث اصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله، وتكون

المحاكمة قد دارت عليه.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ص ٨٧١

• متى اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتتا برأس المجني عليه فلا
ضير في أن تخطيء في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرهما معا ويكون
الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا يعيبه.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠١٧

• لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة، بل يكفي لتحقيق وجودها أن
يثبت أن منفعة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقد جزئياً مهما يكن مقدار
هذا الفقد.

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٢٧

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٣

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٤

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ س ١٨ ص ١٣٠٢

• متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجني عليه، فإن مقتضى ذلك مساءلة
كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العاهة التي تخلفت للمجني عليه بوصف كونها نتيجة للضرب
الذي اتقفا عليه وأحدثاه بالمجني عليه وذلك من غير حاجة إلى تقصي من منهما الذي أحدث
إصابة العاهة.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ س ٨ ص ٢٤٥

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ الربع قرن ص ٨١٦

• متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على الرغم مما ورد بالتقرير الفني من أن حالة المجني

عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجني عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو برفض المجني عليه اجراءها، فان الحكم إذ دان المتهم بجناية العاهة المستديمة دون أن يبت في هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ س ٨ ص ١٠٠٩

الطعن رقم ٦١١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/٨ مجموعة الربع قرن ص ٨١٨

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ مجموعة الربع قرن ص ٢٧

• متى كان الدفاع عن المتهم باحداث العاهة قد طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الاصابة بسيطة وازالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذى أزيل من العظم يملأ من النسيج الليفي وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لابداء الرأي، ولكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بني عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر فى تحديد مسؤولية المتهم، فانه يتعين نقض الحكم.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ٤٣٣

• إذا كان مفاد ما أثبته الحكم أن عين المجني عليه كانت ضعيفه الابصار قبل الاصابة مع ما بها من عتامات وأنها فقدت هذا الابصار كلية على أثر الاصابة، فان هذا يكفي لتوافر ركن العاهة المستديمة قانونا، ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ س ١٠ ص ٣٧٢

• يدخل فى حرية المحكمة فى تقدير الوقائع حقها فى تحديد مدى النتائج التى تخلفت عن الجريمة الموجهة فى أمر الإحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفت نظر الدفاع فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما أحدثا بالمصاب اصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بادانة الطاعن على أساس

أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الاتهام، فيكون الفعل المادي الذي دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضاف إليه جديدا فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣١ س ١٠ ص ١٠٣٢

• ان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة ولكنها بحسب المستفاد من الأمثلة الواردة في المادة الخاصة بها، يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تعليل قوة مقاومته الطبيعية وكذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ومتى أثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته فقدت، ولو فقدا جزئيا، بصفة مستديمة فذلك كاف لسلامته.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ الربع قرن ص ٨١٤ بند ٩

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ الربع قرن ص ٨١٤ بند ١٠

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ص ١٣٣

• لا يؤثر في قيام العاهة في ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية فالعاهة في العين مثلا تثبت بمجرد فقد ابصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف وانما التقدير يلزم فقط لتبين جسامه العاهة ومبلغ الضرر الذي لحق المجني عليه من جرائها فإذا قرر الطبيب الشرعي أنه لم يمكنه تقرير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفة قوة ابصار المجني عليه قبل الاصابة فان هذا لا يغض من ادانة المتهم في جنائية إحداث العاهة إذا كان الحكم قد بين بناء على الكشف الطبي وسائر الأدلة المقدمة في الدعوى أن عين المجني عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر، وأنها بسبب الضرر الذي وقع من المتهم قد فقدت الابصار فقدا تاما.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٦

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٧

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٨

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٩

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ٢٠

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩٠٢

• يكفي لاعتبار الواقعة جنائية ضرب أحدث عاهة مستديمة أن توضح المحكمة في حكمها ما أثبتته الكشف الطبي الذي وقع على المجني عليه بالمستشفى الذي يعالج فيه من أنه عملت له على أثر الاصابة عملية تربية أزيل فيها العظم في دائره قطرها خمس عشر سنتيمترا وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي من أن المذكور شفي مع فقد لجزء من عظم القبوه يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومتة للمتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات المخ مستقبلا وأن هذه الحالة تعتبر عاهة مستديمة.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ الربع قرن ص ٨١٥ بند ٢١

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٢

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٧ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٣

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٤

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٢٠ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٥

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ص ١٣٣

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ص ٧٠٦

• ان استئصال طحال المجني عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عاهة مستديمة.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٦

• متى كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار فى حق جميع المتهمين بالضرب الذى أحدث بالمجني عليه اصابات نشأت عن احداها عاهة، مستندا فى ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، فانه لا يكون قد أخطأ بمساءلتهم جميعا عن العاهة لأنه مع قيام ظرف سبق الاصرار عند المتهمين جميعا يكون كل منهم مسئولاً لا عما وقع منه فحسب بل أيضا عما يقع من باقي المتهمين معه واذا كان الحكم فى تلخيصه الأخير للحادثة قد سها عن ذكر سبق الاصرار فذلك لا يؤثر فى سلامته، إذ هذا منه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى حقيقة مراده.

الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٨

• إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديمة نشأت عن احدي الاصابات التى وجدت بالمجني عليه وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الاصابات التى نشأت عنها العاهة فاسناد العاهة إلى المتهمين جميعا لا يصح لأنه يجب فى جرائم المتاجرات ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها فى المادة ٢٠٧ عقوبات قديم وحالة سبق الاصرار مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجوه الجنائية مقصورة على فعله الشخصى بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضاربين وعدم تحري الحكم مسئولية كل ضارب فى إحداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٩

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٣٠

• إذا كان الثابت فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى ويف محضر الجلسة أن المجني عليه له روايتان احدهما أن زيدا المتهم هو الذى ضربه على رأسه الضربة التى نشأت عنها العاهة، والأخرى وهى التى استقر عليها فى محضر النيابة، أن بكرا المتهم هو الذى أحدث تلك الاصابة،

وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة إلى تعارض هاتين الروايتين ومع ذلك اعتمدت المحكمة فى ادانة المتهمين الاثني على رواية المجني عليه فى التحقيقات، فهذا الحكم يكون معيبا، إذ كان يتعين على المحكمة فى سبيل ادانة زيد بالضرب الذى نشأت عنه العاهة أن تبين أي تحقيق تضمن الدليل الذى استندت إليه فى حكمها أهو تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها أن المجني عليه شهد فى التحقيق بأنه هو محدث إصابة الرأس فى حين أن له رواية مخالفة قالها فى التحقيق أيضا، فهذا منها قصور فى الحكم يستوجب نقضه واذا كانت المحكمة مع تقريرها بأن المجني عليه مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضرباه وأنه راهما وتحقق منهما قد شهد زورا لمصلحتهما بقصد تخليصهما من التهمة فقال أنهما كانا مقنعين فلم يتبينهما فحكمت له عليهما بالتعويضات المدنية التى طلبها وكيله فى الجلسة التى صدرت فيها هذه الأقوال، فانها تكون قد أخطأت أيضا، هذه الأقوال هى تنازل صريح من المضرور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى أصابه ممن سبق أن اتهمهما باحداثه.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ الربع قرن ص ٨١٨ بند ٣٨

• متى أثبت الحكم على المتهم أنه تعمد ايذاء المجني عليه حين التقط قطعة من الحديد وهوي بها على رأسه فأحدث بها جرحا نشأت عنه عاهة مستديمة فانه يكون قد بين ركن العمد فى الجريمة التى أدانه من أجلها بيانا كافيا.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ الربع قرن ص ٨٢٣ بند ٨٤

• توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم إتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه وهولا يستوجب مؤاخذة سائر من توافقوا على فعل إرتكبه بعضهم الا فى الأحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر كالثأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل إرتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد فى القانون واذن فإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعا عن العاهة التى حدثت للمجني عليه على

أساس مجرد توافقهم على ضربه فانها تكون قد أخطأت، ولا تصح الادانة الا إذا ثبت للمحكمة بغض النظر عن سبق الاصرار أنه كان هناك إتفاق بينهم على الضرب.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ الربع قرن ص ٨٢٧ بند ١٠٩

• لا مصلحة للمتهم من النعي على الحكم الصادر ضده فى تهمة إحداث عاهة مستديمة ما دام أن العقوبة المقضي بها عليه تدخل فى حدود جنحة الضرب البسيط.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ص ٩١٥

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٠٥

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ص ١٠٣

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ص ٩٤

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ص ٩٠٢

• تتوافر أركان جناية العاهة المستديمة فى حق المتهم ما دام قد ثبت أنه تعمد الفعل الماس بسلامة المجني عليه بغض النظر عن الباعث الذى دفعه لذلك لأنه غير مؤثر فى توافر القصد الجنائى فى الجريمة المذكورة.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ص ١٠١٢

• إذا كان ما ذهب إليه الحكم فى تعريف العاهة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات ولا سند له من اجماع وهو يعد رأياً فنياً بحتاً مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها، فقد كان عليها أن تحققة عن طريق المختص فنياً، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون واجب النقض.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٣

• من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحتة، كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل

لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها، وأنه متى تعرضت لرأي الخبير الفني فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تحمله، وهي لا تستطيع أن تحل في ذلك محل الخبير فيها.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٣

• العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، وهي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدي إلى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفني من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفه الأذن في تجميع وتركيز التموجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة وفي حماية الأذن الخارجية وطبقتها من الأتربة مما يقدر بحوالي ٥ في المائة وكانت الأحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال، فان الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٣

• الدفع بقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦٠٠

• يعد الدفع بقدم الاصابة من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لابداء الرأي فيها، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦٠٠

• لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض أمثلة لها الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليها بصفة مستديمة وبذلك فان

العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٤٥

• لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العاهة المستديمة بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب، ومن ثم فانه لا جدوي مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحي لا يعد عاهة مادام أن ما إنتهى إليه الحكم من ذلك انما يستند إلى الرأي الفني الذى قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أن إصابة المجني عليه بهذا الفتق فى منطقة السره يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصددمات البسيطة ولمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوي وأنه حتى إذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف فى البطن والجلد الذى من وظيفته حماية الأحشاء.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٤٥

• من البدهة أن الضرب بألة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجني عليه أو يقف خلفه على السواء، مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء اليها.

الطعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٢٣

• ان المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم الابتدائي الذى حدثت الواقعة فى ظله تنص على أن العقوبات البدنية ممنوعة و من ثم فانه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها أن تؤدب أحدا بالضرب، فان فعلت كان فعلها مؤثما وتساءل عن نتائجه وإذ كان ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص فى أن المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطير جزء من آلة الاعتداء وأصاب عين المجني عليه وتخلفت لديه من هذه الاصابة عاهة مستديمة، هى فقد ابصار العين، فان ركن العمد يكون متوفرا ذلك أنه من المقرر أن الخطأ فى شخص المجني لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا القصد، لأنه انما

قصد الضرب وتعمرده، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجني عليه، لما كان ما تقدم، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها تكون جنايه الضرب الذى تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، ويكون القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض واعادة القضية إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٠/١٢ ص ٢١ ص ١١٥٧

• لا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة إحداث الجروح عمداً، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١/١٠ ص ٢٢ ص ٥٣٠

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٩/٤ ص ٣٠ ص ٤٣٤

• متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن فى الجرائم الثلاث المسندة إليه وهي جريمة إحداث العاهة المستديمة وجريمتي احرازه السلاح الناري غير المششخن والذخيرة بدون ترخيص، وأجري تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات، المقررة قانوناً لجريمة احراز السلاح الناري غير المششخن بدون ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ١/٢٦، ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وهي السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه والمصادرة أشد من العقوبة المقررة لجنايه احراز الذخيرة، وكذلك لجناية العاهة المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وهي السجن ثلاث سنين إلى خمس سنين، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغيريمه خمسة جنبهات والمصادرة، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١/١٠ ص ٢٢ ص ٥٣٠

• ان التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة للطاعن فى أمر الإحالة مما تملك

محكمة الجنايات اجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وانما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها، وفي عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما جرته من تعديل فى هذه الحالة اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه، إذ القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك.

الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ص ٨٠٨

٠ المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ على أنه إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر الجهة التى أصدرت الأمر أو الحكم للإفراج عنه وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة و اجراء ما تراه لازما لتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق المطعون ضده جناية الضرب الذى نشأت عاهة مستديمة انتهى إلى تبرئته منها بسبب عاهة فى عقله وقت ارتكابها ولم يأمر بحجزه فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقا لما توجبه المادة سالفه الذكر فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ص ٤٤٥

٠ متى كان الحكم قد أثبت أن المجني عليه قد أصيب فى رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة، كما أصيب اصابات أخرى فى الصدر و الأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر، واطمأنت المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين فى إحداث تلك الاصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد

بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ص ٥٢٦

• تنص المادة ١/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ومن ثم فإنه لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم في الدعوى بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتي لا تسوي مركز رافع المعارضه والا فإنها تكون خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ولما كان الحكم المطعون فيه صدر في المعارضة الاستثنائية المرفوعة من المتهم المطعون ضده قاضيا بعدم اختصاص محكمة الجرح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون جنائية عاهة مستديمة وأحال القضية إلى النيابة العامة لتجري شئونها فيها، وكان الحكم المعارض فيه يقضي بإدانة المطعون ضده بجنحة ضرب المجني عليه ضربا نشأت عنه اصابته المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما فإنه يتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٣

• الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة يعد تمحيصها إلى الوصف الذي تري هي أنه الوصف القانوني السليم وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة تهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به الضرب الذي زادت مدة علاجه على عشرين يوما وكان مبرر التعديل هو عدم قيام الدليل على أن العاهة المستديمة التي وجدت بالمجني عليه قد حدثت نتيجة اعتداء الطاعن عليه ولم يتضمن ذلك التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى مما لا

يعطي الطاعن حقا فى اثاره دعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم تنبيهه إلى ذلك التعديل لأن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص ٧٥٢

• إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى جريمة إحداث عاهة مع سبق الاصرار والترصد مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين، وكانت هذه العقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة إحداث العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف ظرفي سبق الاصرار والترصد.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/١١ س ٢٣ ص ٩٧٢

• انه من البدهة أن الضرب بقبضة اليد على العين يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجني عليه أو يقف بجانبه على السواء مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء إليها ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته إلى طلب لم يبدئه أو الرد على دفاع ظاهر الفساد.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ص ١٤٠٠

• لا مصلحة للطاعن فى النعي على الحكم الذى دانه بجريمة العاهة المستديمة قعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعي فى التحقيق من أن الاصابة قد تخلف عنها عاهة ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٤٠٣

• من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعي عليها

قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولما كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على أن تقرير الطبيب الشرعي أثبت شفاء المجني عليها دون تخلف عاهة مستديمة، على ما أورده بوجه الطعن، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢ س ٢٤ ص ٤٧١

• انه وان كان القانون لم يرد به تعريف العاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض الأمثلة لها الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعتة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعتة، ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس عاهة مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ ص ١٠١٠

• من المقرر أن يسأل الجاني بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة إحداث عاهة مستديمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجني عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً لهذا الغرض الاجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربه أو الضربات التي سببت العاهة لكان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وأن نفي توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين الا أن ماساقه من ثبوت اقتحامهما سوياً مكتب المجني عليه يحمل أولهما آلة حديدية والثاني ساطورا انها لا بهما ضربا عليه وذلك بسبب تجدد نزاع قديم محتدم بين الطرفين على ملكية المدبغة مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدي على المجني عليه بما يتعين معه مساءلة كل منهما عن جريمة إحداث عاهة مستديمة بصرف النظر عن مباشر منهما الضربة التي نجمت عنها العاهة فيكون منعاهما على الحكم في صدد اعتبارهما فاعلين أصليين في الجريمة غير سديد، فضلا عن عدم جدواه مادامت العقوبة المقرره للشريك طبقاً لنص المادة ٤٣ من القانون هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي.

٠ من المقرر طبقاً للمادتين ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ و ٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة باحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة الا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما ولما كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب هورئيس النيابة دون أن يكون معه توكيل خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامي العام، فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة غير أنه لما كانت النيابة العامة تنعي على القرار الصادر من مستشار الإحالة أنه قضي باحالة المطعون ضده إلى محكمة ٢٤١ الجنح الجزئية باعتبار الواقعة المسندة إليه جنحة تدرج تحت المادة من قانون العقوبات استنادا إلى أنه لم يتخلف لدى المجني عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة على خلاف ما ثبت من أحد التقارير الطبية الشرعية من تخلف عاهة مستديمة لديه، قد أخطأ فى تطبيق القانون، وكان يبين من الاطلاع على مفردات الجنايه المضمونة تحقيقا للطعن أن من بينها تقريراً طبيياً شرعياً أثبت تخلف عاهة مستديمة بالمجني عليه من جراء اصابته القطعية أمام صيوان الأذن اليسري، هى شلل العصب الوضعي أدى إلى عدم غلق العين اليسري وضعف عضلات الوجه اليسري تقلل من قدرته وكفاءته عن العمل بنحو عشرة فى المائة، مما تكون معه الواقعة منطبقة على الجناية المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ ١/ من قانون العقوبات، فان قرار مستشار الإحالة إذ أفضل التقرير الطبي الشرعي المذكور وهو ورقة رسمية كانت معروضة بالدعوى دون أن يعرض لما جاء به يكون قد أخطأ فى الاستدلال وفى تطبيق القانون، لما كان ذلك، وكان قرار مستشار الإحالة خطأ إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنح الجزئية، وان يكن فى ظاهره قراراً غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتماً بحكم من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية، ومن ثم وجب حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الإحالة كجهة تحقيق وبين

محكمة الجنح الجزئية كجهة قضاء وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل فى الدعوي.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٩

• لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به، فلا تجوز مجادلتها فى ذلك ولما كان الحكم قد أخذ بما إنتهى إليه الطبيب الشرعى من جواز حدوث اصابتي المجني عليه من ضربة واحدة بالفأس على الوجه الذى قرره، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٤

• إذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بأجراء تحقيق ما عن طريق المختصين فنيا فى خصوص ما أثاره من أن استئصال طحال المجني عليه لا يشكل عاهة مستديمة لأنه لم يكن ذا منفعة له قبل الاعتداء عليه لمرضه الموضح بتقرير الطبيب الشرعى فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٠٣

• الأصل أن أي مساس بجسم المجني عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح، وهذه الاجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولته فعلا وينبئ على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون، أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطبيب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما إليها باعتباره معتديا أي على أساس العمد، ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشرروطها القانونية ولما كان الحكم المطعون فيه، اعتمادا على الأدلة السائغة التى أوردها، والتي لا تماري الطاعنة فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق، قد خلص إلى إحداث الطاعنة جرحا عمدا بالمجني عليه بقيامها بأجراء عملية الختان التى تخرج عن نطاق الترخيص المعطى لها والذي ينحصر حقها

بمقتضاه في مباشرة مهنة التوليد دون غيرها وذلك على تخلف العاهة المستديمه نتيجته فعلها، وكانت حالة الضرورة منتفية في ظروف الدعوى المطروحة، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ونقده وأطرحة بأسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح فان النعي عليه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ص ٢٦٣

• لئن كان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة التي كانت مسندة إلى الطاعن من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يثير الطاعن جدلاً بشأنها، مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه الا أنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول في مرافعته الفعل المادي المسند إلى الطاعن والمكون لواقعة الضرب في حد ذاتها، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهي الحبس سنة داخلية في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم تتخلف عنه عاهة مستديمة فانه لا مصلحة له في النعي على الحكم بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغيير التهمة المسندة اليه.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ص ٣٧٥

• لئن كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير من التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعال غير التي رفعت بها الدعوى عليه، الا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام، فان للمحكمة أن تردها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة فلا يعيب الحكم تعيين تاريخ الجريمة أو اضافة بيان نسبة العاهة إلى وصف

التهمة حسبما ورد بتقرير الطبيب الشرعي ما دام أنه لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي جريمة الضرب الذي أحدث عاهة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ومن ثم فلا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢ س ٢٥ ص ٤٢١

• من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا يعفي قيام الاتفاق بينهما، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة، أي يكون كل منهم قد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة، ومن ثم فلا تعارض بين انتقاء سبق الاصرار وثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجني عليه ومساهمتهم في الاعتداء عليه مما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقص محدث الاصابة التي نشأت عنها العاهة وإذ كان ما تقدم كذلك، وكان الأمر المطعون فيه لم يعرض لقيام الاتفاق أو انتفائه بين المطعون ضده الأول ووالده الذي قضي بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته على ارتكاب جريمة ضرب المجني عليه الذي تخلفت لديه عاهة مستديمة فإنه يكون مشوبا بالقصور.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٧ س ٢٥ ص ٦١٢

• من المقرر أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد اجزائه أو فقد منفعته أو تقليها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية لما كان الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي الشرعي أن احدي اصابتي المجني عليه الأول قد خلفت له فقدا بالعظم الجداري الأيسر لقبوة الرأس نتيجة عملية التربيئة التي اقتضتها حالة اصابته فإنه لا على الحكم ان لم يبين مدى تأثير هذه العاهة على مقدرة المجني عليه على العمل.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ ص ٢٦ ص ٧٢

• أنه وأن كان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمه واقتصر على ايراد بعض أمثله لها، الا أن قضاء محكمه النقض قد جرى على ضوء هذه الامثله على أن العاهه فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد اجزائه أو فقد منفعتة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعیه بصفه مستديمه كذلك لم يحدد القانون نسبه معينه للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضي الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ ص ٢٦ ص ٧٥١

الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢ ص ٢٣ ص ١٢٧

• من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلوه فى الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص ادانة الطاعن باحداث إصابة العاهة بالمجني عليه من جماع أدلة الثبوت التى أوردها على أن الطاعن وحده الذى اعتدى بالضرب بسن الفأس على رأس المجني عليه، فان خطأ الحكم إذ نسب إلى المجني عليه القول بأن الطاعن ضربه على مؤخر رأسه حال أنه قرر أنه ضربه على رأسه دون أن يحدد موضع الضربه بفرض صحة هذا الخطأ لا يعيب ولا ينال من صحته.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠ ص ٢٧ ص ٥٦٤

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/١ ص ٢٤ ص ٨٨٩

• لما كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من جناية جرح نشأت عنه عاهة مستديمه إلى جناية شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد وانما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه يتضمن اضافة جديدة إلى الواقعة هى قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلا فى شأنها كالمجادلة

فى توافر نية القتل وتوافر نية سبق الاصرار والترصد وغير ذلك، مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه لما كان ذلك، وكان لامحل فى خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها وهى السجن ثلاث سنوات تدخل فى العقوبة المقررة لجناية إحداث الجرح الذى نشأت عنه العاهة المستديمة، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وهو ما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطيع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ س ٢٧ ص ٧٠١

• أن نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذ أردف عبارة عاهة مستديمة بعبارة يستحيل برؤها فقد أكد فحسب معنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ومن ثم فلا يحول دون تطبيق هذا النص اقتصار التقرير الطبي الشرعي على وصف العاهة بأنها مستديمة وسكوته عن الافصاح باستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة ولو لم تذكر صفة ملازمة ونتيجة حتمية لاستدامة العاهة.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ ص ٨٩٢

• لما كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجني عليها تحدث من الضرب بمنجل وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الاصابة اعاقات مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءة المجني عليها وقدرتها على العمل بنحو ٣٠٪ فان فى بيان الحكم فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولي والفني معا فى شأن تحديد موضع الاصابة من جسم المجني عليها فى عموم استخلاصه لواقعة الدعوى وما أورده عليه من أقوال المجني عليها وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي خاصة وأن الحكم قد انصب على إصابة بعينها، نسب إلى المتهم احداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها، الأمر الذى ينأى به عن اقالة قصور البيان فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٣٦

• لما كان الحكم قد أثبت أنه أجريت للمجني عليه عملية تربنة ورفع العظام المنخفضة ثم نقل عن التقرير الطبي الشرعي أنه تبين من كشف الأشعة على الجمجمة أن بها فقدا عظريا مستدير الشكل يتفق فى موضعه ومساحته مع ما اظهره التشخيص الاكلينيكي يمين مؤخرة قمة الرأس، فان فى ذلك مايكفى فى الافصاح عن أن التقرير الطبي الشرعي قد خلص إلى نشوء العاهة المستديمة لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن الفقد العظمي بالجمجمة يعد عاهة مستديمة، يكون النعي على الحكم فى هذا الشأن بالقصور غير سديد.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ص ٥٨٢

• من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد اجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به فى القانون أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يتسحيل برؤه، أو تكون منفعتها قد فقدت فقدا كليا حتى ولم يتيسر تحديد قوة الابصار، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الاثبات التى أوردها أن الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجني عليه فى عينه اليمني قد خلقت له عاهة مستديمة هى فقد ما كانت تتمتع به من قوة ابصار قبل الاصابة فقدا تاما، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من ضعف قوة ابصار هذه العين أصلا لا يؤثر فى قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع فى مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار من قبل الاصابة المنسوب إليه احداثها.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ص ٧٨٩

• لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره ولها كامل الحرية فى تقدير القوة التليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها كما أنها لا تلتزم بالرد على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه لأن مؤدي ذلك أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق التفاتها إليه ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٧٢٨

• مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، فإذا كان الطاعن قد عوقب من محكمة الجنح عن الجريمة الأخرى وهي الضرب البسيط فإن ذلك لا يمنع من محاكمته عن جناية إحداث عاهة مستديمة المرتبطة بها، لأن العقوبة التى قضي بها عن الجنحة ليست هى التى يقررها قانون للجريمتين المرتبطتين وهي عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون، ويضحي ما يثيره الطاعن من مخالفة ذلك لقواعد الارتباط غير شديد.

الطعن رقم ٢٥٧٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١ س ٣٤ ص ٢٩٤

• ان القانون وان لم يرد فيه تعريف العاهة المستديمة واقتصر على ايراد أمثلة لها، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى فى ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه فى حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٤٥

• لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب الاستفادة من الأمثلة التى ضربتها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة، وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به فى القانون أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه، أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبى الشرعى، إلى أن إصابة المجنى عليه فى عينيه قد خلفت له عاهة مستديمة

هى ضعف قوة الابصار، ومن ثم فإن النعى على الحكم لعدم وقوفه على قوة ابصار العينين قبل الاصابة يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٤٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٥٦

• من المعارف العامة التى لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن فى الاداة المستعملة الكوريك يمكن أن تتخلف عنه العاهة، سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الخشبي

الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٦٦

• لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العامة المستديمة كما هى معرفة به فى القانون أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبى الشرعى وعناصر الاثبات التى أوردتها أن الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد خلفت له عاهة مستديمة هى ضعف ابصار العين يصل إلى ٦/٦٠، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة ابصار هذه العين أصلاً لا يؤثر فى قيام أركان الجريمة، ما دام أنه لم يدع فى مرافعته أن تلك العين كان قوة ابصارها ٦/٦٠ من قبل الاصابة المنسوب إليه احداثها مما يضحى منعاها فى هذا الخصوص غير مقبول.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٥٥٣

• لما كان القانون وان لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد بعض أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقلييلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة، كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه

لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ س ٤٠ ص ١١٥٨

الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١ س ٤١ ص ٩٧٤

٠ لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة العاهة ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة.

الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ س ٤٠ ص ١١٥٨

الطعن رقم ٢٢٥٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠ س ٤١ ص ٤١٦

٠ الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الافتناع، ولما كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التى عول عليها الحكم واتخذها سندا لقضائه وهى واقعة اعتداء الطاعن على المجنى عليه واحداث اصابته التى خلف من جرائمها عاهة مستديمة فإنه لا يعيب الحكم بفرض صحة ما يقوله الطاعن أن تكون رواية الشاهد قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون قوياً.

الطعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٥ س ٤١ ص ٧٢٠

٠ لما كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعن هى إحداث إصابة بعينها هى التى تخلفت عنها العاهة المستديمة، وكان التقرير الطبى الشرعى قد أثبت وجود هذه الإصابة وتخلف العاهة عنها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها، فإن ما يثيره من وجود إصابة أخرى خلاف تلك التى رفعت بشأنها الدعوى لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١ س ٤١ ص ٩٧٤

• لما كان مقتضى تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، ومن ثم فإن سبق معاقبة الطاعن عن الجنحة المرتبطة بجناية إحداث العاهة المستديمة لا يمنع من محاكمته عن هذه الجناية، لأن العقوبة التى قضى عليه بها عن الجنحة ليست هى التى يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين، وهى عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ س ٤٢ ص ٣٩٧

• لما كانت المحكمة إذ عدلت وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى قبل المطعون ضده من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومي بالقوة تخلف من جرائمها عاهة ودانته بالوصف الأخير قد أخطأت فى تطبيق القانون وكان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم، إذ لا محل لاستظهار اختصاص المجني عليه ما دامت صفة الموظف العام قد انحسرت عنه، فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده عن جريمة إحداث العاهة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ س ٤٢ ص ٩٨١

• من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ووظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة أو تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى و

لولم يتيسر تحديد قوة الأبصار قبل الإصابة وكانت المحكمة قد أطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الأثبات الأخرى التى أوردتها أن الإصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه فى عينه هى التى قد خلفت له عاهة مستديمة هى فقد ما كانت تتمتع به العين اليمنى من قوة ابصار قبل الإصابة فقداً تاماً ومن ثم فإن النعي على الحكم عدم وقوفه على قوة ابصار العين اليمنى قبل الإصابة لا يؤثر فى وقوع الجريمة خصوصاً وأن الطاعن لا ينازع فى أن العين اليمنى كانت قبل الحادث مبصرة.

الطعن رقم ٢٥٤٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٦

• وإن لم يرد فى القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة. كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب. وإذ لا يدع الطاعن عدم تخلف عاهة بالمجنى عليه فإنه لا يجديه على فرض صحته أنه وقت الحكم لم تكن حالة المجنى عليه قد أصبحت نهائية ما دام أن ما انتهى إليه الحكم قد أثبت نقلاً عن التقرير الفنى أن الإصابة خلفت عاهة ويكون ما ينعاها الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله.

الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٦٢ ق، جلسة ١٧/١٠/٢٠٠٠

• القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هو فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى كان يكفى وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما

يستخلصه من تقرير الطبيب ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة المجنى عليه لم تصبح نهائية ومن عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعى لبيان ماهية العاهة وتقدير مداها مادام أن الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه انه قد نشأت لدى المجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى استئصال الطحال تقدر بنحو عشرين فى المائة ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩

• تقدير مدى العاهة ليس بلازم طالما أن المحكمة اطمأنت إلى ثبوت إصابة المجنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقع عليها وكان الحكم إذ رفض الدعوى بعد أن أطمئن إلى ما ثبت بالتقرير الفنى وشهادة الطبيب من تخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليها وهى بتر كامل للسلامية الأخيرة لإصبع الخنصر لليد اليسرى نتيجة الإصابة التى أحدثها بها الطاعن فان هذا حسبه ليبراً من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاؤه هذا فضلاً عن انعدام مصلحة الطاعن فى نفي مسؤوليته عن إحداث العاهة ما دامت العقوبة المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانونى ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به.

الطعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣

تعريف العاهة

• ان القانون وان لم يرد فيه تعريف العاهة المستديمة واقتصر على إيراد أمثلة لها، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى في ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه بما يتبينه في حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.

الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٢٤٥

• إذا كان ما ذهب إليه الحكم في تعريف العاهة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات ولا سند له من إجماع، وهو يعد رأياً فنياً بحتاً مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها، فقد كان عليها أن تحققه عن طريق المختص فنياً، أما وهي لم تفعل، فان حكمها يكون واجب النقض.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨/١/١٩٦٨ س ١٩ ق ٦ ص ٣٣

• لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة، وكان يكفي لتوافر العاهة المستديمة كما هي معرفة به في القانون أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الاصابة، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي إلى ان إصابة المجنى عليه في عينيه قد خلفت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الأبصار ومن ثم فان النعى على الحكم لعدم وقوفه على قوة إبصار العينين قبل الاصابة يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٥٦

أركان جريمه العاهة المستديمة

• أن القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجانى فعل الضرب أو أحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة، فإذا ثبت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى أحداث هذا الجرح وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه شعر بألم عند التبول فقصد ألى منزل المتهم الذى كان يعمل تمورجيا بعيادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبله قسطرة ولكن هذا العمل قد أساء الى المجنى عليه وتفاقت حالته ألى أن توفى وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة أيلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى إلى الوفاة فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات قديم وهى جريمة أحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى ألى الموت وأنما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢ بند ٧٠

• يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الاصابة فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد فى حدقة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض، وأنه شفى من اصابته وتخلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضعف قوة ابصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ فى المائة، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة ابصارها ضعف على أثرها لما كان ذلك، فان ما يثيره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ص ٧٧٥

إثبات جريمه العاهة المستديمة

٠ يكفي لتوافر العاهة المستديمة كما هي معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الاصابة، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد فى حدقة العين اليسري نتيجة المصادمة بجسم صلب راض، وأنه شفي من اصابته وتخلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة ابصار تلك العين بما يقدر بحوالي ١٠ ٪ مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الاصابة وأن قوة ابصارها ضعفت على أثرها لما كان ذلك، فان ما يثيره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ص ٧٧٥

الظروف المخففة لجريمة إحداه العاهة

٠ لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا إذا وجدت أن ذلك لا يسعفها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ س ٩ ص ٢٦٢

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ٥٨٦

• ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥، إذ أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل بعض الجنايات إلى القاضي الجزئي إذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة فإنه لم يتغير من طبيعة الجريمة نفسها، وإنما مد في ولاية القاضي الجزئي، فأباح له نظر بعض الجنايات، بعد أن كان اختصاصه مقصورا على الجنح والمخالفات، وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها وكل ما في الأمر أن قاضى الإحالة رأى أن فيها من الأعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة وقد نهي أن هذا ليس من أثره تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله، فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات، بل الواجب عليه أن يترسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنايات التي اكتشفها ظروف تستوجب الرأفة فإذا كانت عقوبة الجناية المقامة من أجلها الدعوى هي الأشغال الشاقة المؤقتة، فيجوز أن ينزل في هذه الحالة إلى أقل من ستة شهور.

الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٧ مجموعة الربع قرن ص ٣١٦

• قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى إلى محكمة الجنح، متى أصبح نهائيا، ينقل الاختصاص بنظر الجناية موضوع التجنيح إلى المحكمة الجزئية ولا تنقيد هذه المحكمة بالقرار المذكور في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة التي من شأنها تخفيض العقوبة إلى الجنح، بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى ذلك الحد طبقا لما جرى به نص المادة ١٥٨ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت إليها المادة ١٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والقول بتقيد قاضى الموضوع بقرار غرفة الاتهام في هذا الصدد يتنافى مع ما هو مقرر من أن سلطة الإحالة ليست بقاضى موضوع فلا يكون لقرارها قوى الشىء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التي تبرر تعليق عقوبة الجنحة، وإنما يكون تقديرها في ذلك خاضعا لرقابة محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٥ س ١٣ ص ٧٠٠

عقوبة الجريمة

• لما كان مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، ومن ثم فإن سبق معاقبة الطاعن عن الجنحة المرتبطة بجناية إحداث العاهة المستديمة لا يمنع من محاكمته عن هذه الجناية، لأن العقوبة التى قضى عليه بها عن الجنحة ليست هى التى يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين وهى عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ س ٤٢ ص ٤٥

• أن القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى ألى الوفاة أو ألى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجانى فعل الضرب أو أحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة، فإذا ثبت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وأرادة وكل ما تصح نسبته أليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى أحداث هذا الجرح واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه شعر بألم عند التبول فقصد ألى منزل المتهم الذى كان يعمل تمورجيا بعيادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبله قسطرة ولكن هذا العمل قد أساء ألى المجنى عليه وتفاقت حالته ألى أن توفى وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة أيلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى ألى الوفاة فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات قديم وهى جريمة أحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى ألى الموت وإنما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢ بند ٧٠

• ان عبارة يستحيل برؤها التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة عاهة مستديمة انما هى فضلة وتكرير للمعنى يلزمه، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها فمتى قيل ان العاهة مستديمة كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها.

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س ١٦ ص ٨١٤

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٩ مجموعة الربع قرن ص ٤٥٠

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٢٣ مجموعة الربع قرن ص ٨١٤

• يكتفى لاعتبار الواقعة جنائية ضرب أحدث عاهة مستديمة أن توضح المحكمة فى حكمها ما أثبتته الكشف الطبي الذى توقع على المجنى عليه بالمستشفى الذى يعالج فيه من أنه عملت له على أثر الاصابة عملية تربية أزيل فيها العظم فى دائره قطرها خمسة عشر سنتيمترا وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعى من أن المذكور شفى مع فقد لجزء من عظم القبوه يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومة للمتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات المخ مستقبلا وأن هذه الحالة تعتبر عاهة مستديمة.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ الربع قرن ص ٨١٥ بند ٢١

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٢

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٧ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٣

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٤

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٢٠ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٥

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ص ١٢٣

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ص ٧٠٦

• إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديمة نشأت عن إحصي الاصابات التي وجدت بالمجني عليه وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الاصابات التي نشأت عنها العاهة فإسناد العاهة إلى المتهمين جميعا لا يصح لأنه يجب فى جرائم المتاجرات ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها فى المادة ٢٠٧ عقوبات قديم وحالة سبق الاصرار مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصى بحيث لا يحمل وزر غيره من باقى الضاربين وعدم تحري الحكم مسئولية كل ضارب فى إحداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٩

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٣٠

• ان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة ولكنها بحسب المستفاد من الأمثلة الواردة فى المادة الخاصة بها، يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تعليل قوة مقاومته الطبيعية وكذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بيت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ومتى أثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته فقدت، ولو فقدا جزئيا، بصفة مستديمه فذلك كاف لسلامته.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٢٢ الربع قرن ص ٨١٤ بند ٩

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ الربع قرن ص ٨١٤ بند ١٠

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ص ١٣٣

• ان استئصال طحال المجني عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عاهة مستديمة.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣ الربع قرن ص ٨١٦ بند ٢٦

• لا يؤثر فى قيام العاهة فى ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية فالعاهة فى العين مثلا تثبت بمجرد فقد ابصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف وانما التقدير يلزم فقط لتبين جسامه العاهة ومبلغ الضرر الذى لحق المجنى عليه من جرائها فإذا قرر الطبيب الشرعي أنه لم يمكنه تقرير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفة قوة ابصار المجنى عليه قبل الاصابة فان هذا لا يغض من ادانة المتهم فى جنائية إحداث العاهة إذا كان الحكم قد بين بناء على الكشف الطبي وسائر الأدلة المقدمة فى الدعوى أن عين المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر، وأنها بسبب الضرر الذى وقع من المتهم قد فقدت الابصار فقدا تاما.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٦

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٧

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٨

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ١٩

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ الربع قرن ص ٨١٥ بند ٢٠

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩٠٢

• إذا كان الدفاع عن المتهم بإحداث عاهة للمجنى عليه فى عينه وقد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه فلا تصح مساءلته عن هذه العاهة، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه ومع ذلك عاقبه من أجل إصابة العين بمقولة أن الأنف يجاور العين وأن إصابة العين حصلت نتيجة طبيعية لاصابة الأنف، فهذه الادانة لا تكون مقامة على أساس كاف، وخصوصا إذا كان الكشف الطبى الذى وقع على المجنى عليه يقول ان إصابة الأنف فقط لا تسبب فقد إبصار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإصابات بالحاجب.....

الخ مما كان يجب أن تعنى المحكمة ببحثه وتحقيقه فى سبيل بيان الواقعة

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ١٧ ق الربع قرن ص ٦٥٧ جلسة ١٩٤٧/٦/٩